

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

مو جز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٧. وهو يقدم استعراضاً عاماً للمناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الحادية والخمسين بشأن الموضوع ذي الأولوية، وهو "تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع". ويسلط التقرير الضوء على الدور الحاسم لتمكين الأشخاص باعتباره نهجاً للنهوض بالتنمية الاجتماعية وأهمية الإدماج التام والفعال للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150813 140813 13-40362 (A)



أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٤١/٦٧، أعادت الجمعية العامة تأكيد أن لجنة التنمية الاجتماعية لا تزال هي المسؤولة في المقام الأول عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٢ - ويوجز هذا التقرير المناقشات التي دارت في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على الموضوع ذي الأولوية، وهو "تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع". ويستعرض الجزء الأول من هذا التقرير مفهوم تمكين الناس ويناقش السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز هيئة بيئة مواتية. ويتطرق هذا الجزء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية وبالإدماج الاجتماعي. ويركز الجزء الثاني من التقرير على الإدماج الفعال للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - المسائل المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين

ألف - الموضوع ذو الأولوية: تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

١ - الصلات بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٣ - في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، أقر رؤساء الدول والحكومات بالحاجة الماسة إلى معالجة التحديات الاجتماعية بعيدة الغور - وفي مقدمتها الفقر، والبطالة والإقصاء الاجتماعي - وتعهدوا بمعالجة كل من الأسباب الجذرية والهيكليّة التي تنجم عنها تلك التحديات والآثار المترتبة عليها، من أجل الحد مما يحف بحياة الناس من شكوك وعدم اطمئنان.

٤ - ولا تزال التحديات الاجتماعية التي حددها مؤتمر القمة مستمرة حتى اليوم، واشتدت آثارها السلبية مع ظهور تحديات عالمية جديدة متزايدة التعقيد والترابط. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، أصبحت - تحديات من قبيل تزايد التفاوت، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها، ووجود مخاطر بيئية تهدد العالم، أكثر بروزا،

ولا تزال تحبط كثيراً من الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية الرامية إلى تحسين رفاه الناس ونوعية حياتهم.

٥ - ووضع إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مسألتي التمكين والمشاركة في صميم النهوض بالتنمية الاجتماعية^(١). وتوخى إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل تمكين الناس بغية تعظيم قدراتهم ومواردهم وفرصهم إلى الحد الأمثل، ولكي يعيشوا حياة منتجة يعملون فيها بالصحة، ويمارسون حقوقهم ومسؤولياتهم في المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم وباعتبارهم شركاء في التنمية. ولذلك، اعتبر تمكين الناس عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف الشاملة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وهي: تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع.

٢ - هئية بيئة مواتية للتمكين

٦ - شكّل مفهوم التمكين أحد مآثورات الأمم المتحدة على مدى سنوات عديدة، ويقصد به في المقام الأول تشجيع حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والشباب وكبار السن، وتحسين قدراتها وأدائها لعملها^(٢). إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اعترافاً متزايداً بضرورة أن يتجاوز مفهوم تمكين الناس النهج التي تقتصر على فئات محددة. بل ينبغي أن يعتمد رؤية كلية تستند إلى هدف التنمية التي محورها الإنسان.

٧ - ومفهوم تمكين الناس له بعدان يعزز أحدهما الآخر. فهو عملية للتنمية الذاتية وأداة لتعزيز قدرات الأفراد. وينطوي المفهوم، في الوقت نفسه، على إحداث تحول في الأشخاص أنفسهم باعتبارهم المورد الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويُستمد التمكين من صميم المورد الأصيل الذي يمثله البشر أنفسهم وما يتمتعون به من قدرات كامنة على امتلاك زمام مصائرهم، كما أنه ينبني على أسس هذا المورد الأصيل. ولذلك، تعد المشاركة المجدية إحدى السمات الأبرز للتمكين. فمن خلال المشاركة الفاعلة، يؤثر الأشخاص على القرارات التي تحدد عمل مجتمعاتهم ورفاهها، بينما تعزز النتائج الإيجابية لتلك القرارات تمكينهم.

(١) A/CONF.166/9، الفصل الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٨ - وقد يتباين المعنى الدقيق للتمكين من شخص لآخر، حسب خلفيتهم التاريخية أو الاجتماعية أو الثقافية. ففي سياق التنمية الاجتماعية، يمكن وصف التمكين بأنه تعزيز قدرات جميع الأشخاص والجماعات، لا سيما الفئات الاجتماعية الضعيفة والأشخاص الذين يعانون من الفقر، على المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع وممارسة قدر أكبر من الخيارات والسيطرة فيما يتعلق برفاههم هم أنفسهم. ويتيح التمكين الخيارات أمام الأشخاص ويمكنهم من المطالبة بحقوقهم، لكنه يعرضهم للمحاسبة عن مسؤولياتهم. وعلى هذا النحو، يصبح بمقدور الأشخاص الممكّنين أن يكونوا عناصر فاعلة للتغيير وقوى دافعة لانتهاج مسار أكثر شمولاً واستدامة للتنمية.

٩ - وتنطوي عملية التمكين على الشقين اللذين يتعلق أحدهما بوضع السياسات والآخر بتهيئة بيئة مواتية تهدف إلى تعزيز خيارات الأشخاص وقدراتهم، بما في ذلك الالتزام السياسي بدعم المشاركة والعمل الفعالين؛ وتوفير الموارد المالية الكافية؛ ووضع إطار قانوني متين عادل وغير تمييزي؛ وإقامة مؤسسات فعالة وشفافة وحاضعة للمساءلة تيسر المشاركة المدنية وتوسيع نطاق المشاركة؛ وإشراك الناس في رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات؛ وتنفيذ استثمارات عامة وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى تعزيز التمكين على إحداث تحول في عقليات الأشخاص واتجاهاتهم وتصرفاتهم.

٣ - السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز تمكين الناس

السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز النمو الشامل والمنصف والتنمية المستدامة

١٠ - يتطلب تمكين الناس عدم الاقتصار على معالجة الآثار المترتبة على حالات النكوص الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي زادت من عدم المساواة، وإنما أيضا معالجة الأسباب الهيكلية غير المحسومة للفقر وعدم المساواة والاستبعاد، علاوة على مسألتي البطالة والعمالة الناقصة. ومن الضروري أن تتحول السياسات باتجاه مسار إنمائي أكثر شمولاً وإنصافاً. ويدمج إطار السياسات التحويلي هذا سياسات الحماية الاجتماعية والتنويع الاقتصادي وإمكانية حصول الجميع على التمويل، والسياسات المناصرة للعمالة التي تعزز الطلب وتزيد القدرة الإنتاجية.

١١ - ومن شأن تعزيز القدرات البشرية أن يؤثر بصورة مباشرة على تمكين الناس. ومن الضروري كفالة الإنصاف في إتاحة فرص التعليم الجيد والرعاية الصحية الأساسية والتدريب على المهارات، وخصوصاً للفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً، وزيادة الاستثمار فيها. فالتعليم الجيد والخدمات الصحية العالية الجودة توفر للأشخاص، أيا كانت خلفياتهم، فرصاً أفضل

لتحسين أسباب معيشتهم ورفاههم وتحسين آفاق دخولهم المستقبلية، مما يتيح لهم السيطرة بدرجة أكبر على زمام أمورهم بأنفسهم. وإضافة إلى توفير الموارد المالية، يتعين اتخاذ تدابير ملموسة وعملية تكون ملائمة للسياقات الوطنية والمحلية لإزالة الحواجز الثقافية والمادية التي تحول دون الإنصاف في إتاحة الخدمات الأساسية.

١٢ - وتمثل الحماية الاجتماعية أداة حاسمة لتمكين الناس. وقد بينت خبرات البلدان أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تكون فعالة في الحد من الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، وتخفيف حدة المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز رأس المال البشري وغيره من الأصول، وتحسين أسباب المعيشة، مما يؤدي إلى تمكين الأشخاص اجتماعيا واقتصاديا^(٣). ويضمن وضع نظم مصممة بشكل جيد للحماية الاجتماعية الحد الأدنى/الأساسي للضمان الاجتماعي لجميع الأشخاص في صورة تحويلات اجتماعية شتى (نقدية أو عينية)، مع إتاحة استهداف الأشخاص الذين تخلفوا عن اللحاق بركب هذه النظم أو الذين يواجهون احتياجات مؤقتة. وينبغي اعتبار الحماية الاجتماعية، التي تكون لها آثار مباشرة على الحفاظ على أسباب المعيشة، وآثار دائمة على شمول التنمية وإنصافها، استثمارا وطنيا طويل الأجل.

١٣ - ونظم الحماية الاجتماعية - بما في ذلك أدوات السياسة والتخطيط والتشريع والرصد - لا ينبغي وضعها في إطار مؤسسي وطني فحسب، ولكن ينبغي أيضا تطويرها تدريجيا. بما يكفل استدامتها. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك إقرار متزايد بمناخ الاستثمار في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية^(٤). وتضمن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية^(٥) تأمين الدخل وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية، حيث تولي اهتماما خاصا للفئات الضعيفة ولحماية الأشخاص وتمكينهم طوال دورة حياتهم.

١٤ - ويمثل وجود سوق عمل شاملة وتعمل بشكل جيد عنصرا رئيسيا لتمكين الناس، ذلك أن الوظائف الآمنة والتي يتقاضى شاغلوها أجورا عادلة هي المخرج الرئيسي من الفقر.

(٣) E/CN.5/2011/2، الصفحات ٥-١٧، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مذكرة توجيه متعلق بالسياسات، بعنوان "Social Protection, poverty reduction and pro-poor growth"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي على العنوان التالي: <http://www.oecd.org/development/povertyreduction/43573310.pdf>.

(٤) Eveline Herfkens، "Enhancing the Millenium Development Goals: reducing inequalities and improving coherence through social protection floors"، ورقة معلومات أساسية أعدت للفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

(٥) وضعتها منظمة العمل الدولية وأقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ورؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ بوصفها مجموعة متكاملة من السياسات الاجتماعية.

ويؤدي الدخل الذي يمكن التنبؤ به، حتى في القطاع غير الرسمي، إلى تمكين الأسر المعيشية من القيام باستثمارات طويلة الأجل - وخصوصا في تعليم الأطفال - مما يكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في توارث الفقر جيلا بعد جيل. ولذلك فإن إمكانية الحصول على عمل لائق تمثل أساسا للتمكين، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفا. وتسهم سياسات ومؤسسات سوق العمل، بما في ذلك وجود حد أدنى للأجر، والتشريعات المتعلقة بحماية العمالة، والمفاوضات بشأن العمالة، بدور مهم في حماية وتمكين العاملين وأسرهم. ويسهم أيضا التمكين من خلال المؤسسات الاقتصادية، مثل التعاونيات، في إيجاد فرص العمل اللائق فضلا عن الحد من الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

تعزير المشاركة الواسعة في عمليات صنع القرار

١٥ - يتضمن تمكين الأشخاص بالدرجة الأولى كفاءة مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم. وحتى تكون المشاركة مفيدة، يتعين تعزيز قدرة الأفراد على التعبير عن مصالحهم بوضوح وتلبية الاحتياجات ومعالجة الشواغل، وتمثيل الصوت الجماعي. وهناك أيضا أهمية حيوية لفعالية مشاركة المواطنين لتحسين المساءلة والشفافية للحكومات الوطنية والمحلية.

١٦ - وإضافة إلى ذلك، يتعين تعزيز قدرات المؤسسات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك لتيسير مشاركة المجتمع المدني ومشاركة المواطنين على نطاق واسع. وقد اجتذبت الحوكمة الإلكترونية اهتماما متزايدا باعتبارها "أداة تمكين" محتملة لتيسير مشاركة المجتمع المدني. وفي بعض الحالات، يتعين وضع آليات وهياكل مؤسسية رسمية تشجع مشاركة المواطنين على نحو مفيد - من قبيل عقد لقاءات مفتوحة، وجلسات استماع عامة، وإجراء مشاورات دورية منتظمة، وعقد منتديات تشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين، وإقامة حوارات تفاعلية - في عمليات رسم السياسات وعمليات صنع القرار الأخرى. وستؤدي مشاركتهم إلى خلق شعور لدى الأفراد بامتلاك زمام رفاهم والمسؤولية عن هذا الرفاه. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي مشاركتهم إلى زيادة فعالية السياسات العامة والمبادرات واستجابتها لاحتياجات الفرد، وبالتالي إيجاد حلقة مثمرة.

مؤسسات مستجيبة وشفافة وخاضعة للمساءلة

١٧ - أقر برنامج عمل المؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأن الديمقراطية والحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع ضرورية لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان.

١٨ - ويعد وجود مؤسسات عامة متمسمة بالفعالية والشفافية في تناول جميع الناس وتلبي احتياجاتهم لبنة أساسية لتمكين الناس. ويمكن لهذه المؤسسات أن تكفل مشاركة شاملة ومنصفة وإتاحة سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل على أساس عادل؛ وتحديد سبل مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة من السكان؛ والاعتراف بإمكاناتهم ومواهبهم وخبراتهم والنهوض بها؛ وتمكينهم من تقديم مساهمة إيجابية في المجتمع. وأحد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك هو تعزيز لامركزية المؤسسات والخدمات العامة بمستوى يلي الاحتياجات المحلية على نحو ملائم ويسهل المشاركة المحلية في التنسيق مع الحكومات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع قواعد وإجراءات واضحة للمؤسسات العامة والخاصة، لإيجاد الشفافية والمساءلة ومنع الفساد.

نظم قضائية وأطر قانونية نزيهة وغير تمييزية

١٩ - ينبغي أن يتسنى لجميع الناس المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بفوائدها، والاضطلاع بالمسؤولية عن تحسين حياتهم. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية عن تعزيز حقوق الأفراد وحمايتهم، لا سيما الضعفاء والمحرومين من الأفراد والفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء والشباب والمسنين وذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في فقر.

٢٠ - ويشكل خفض الحواجز القانونية أمام المشاركة في جميع جوانب الحياة خطوة أساسية نحو تمكين الأفراد. ولا بد من تحديد وتعديل - أو إلغاء - القوانين التمييزية على أساس نوع الجنس والسن والإقامة واللغة والدين والانتماء العرقي أو على أساس أي خلفية أخرى للحد من عدم المساواة والاستبعاد. وقد أنشئت عدة ولايات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لمعالجة حالة الفئات الضعيفة مثل ذوي الإعاقة والمسنين والشباب والشعوب الأصلية. ووضع العديد من الحكومات سياسات لمكافحة الاستبعاد، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات تهميشا. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية الحالية لحقوق الإنسان وتعجيل تنفيذ أحكام الاتفاقيات والعهود، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، من الضروري كفالة سبل استفادة جميع الأفراد من نظم قضائية مستقلة ونزيهة وفعالة، وإمكانية الوصول إلى مصادر مختصة للحصول على المشورة حول حقوقهم وواجباتهم القانونية.

تعزيز سبل الحصول على المعلومات والمعارف والابتكار

٢١ - تعد إمكانية الحصول على طائفة عريضة من المعلومات والخيارات، التي تمكن الأفراد من الحصول على خيارات واتخاذ قرارات مستنيرة عنصرا أساسيا في تمكينهم. وبفضل التطورات التكنولوجية خلال السنوات الأخيرة، أصبح من الممكن الحصول على معلومات ومعارف أحسن توقيتا وأقل تكلفة. ولئن كانت الفجوة الرقمية لا تزال تشكل عقبة في هذا السبيل، فقد خفضت الحواجز أمام الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تدريجيا، حيث اتسع نطاق استخدام هذه الخدمات، لا سيما خدمات الهاتف المحمول، اتساعا كبيرا في جميع أنحاء العالم^(٦). وتؤدي التكنولوجيات المتنقلة إلى تمكين الناس في جميع المناطق، بإتاحة وصلات بينية للنهج المبتكرة في مجالات التعليم والصحة والإدارة العامة والمعاملات المصرفية والأعمال والربط بين الناس. وينبغي أن تشجع السياسات العامة على توسيع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإنشاء البنى التحتية التكنولوجية وإمكانية وصول الجمهور إليها، والانخراط في شراكات بين القطاعين العام والخاص، وترويج المحتوى باللغات الأصلية والمحلية.

٢٢ - ويكتسي تبادل المعلومات والمعارف أهمية متزايدة في تشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية. وقد حدث تحول في أنماط الابتكار، من نماذج محصورة وهرمية إلى نماذج أكثر انفتاحا مفتوحة وقائمة على مزيد من التعاون. ومن المرجح أن يؤدي النموذج المفتوح، الذي يستند إلى المعارف المستمدة من مصادر متعددة في ميادين تخصصية مختلفة، إلى حلول مبتكرة. وتمكن هذه التفاعلات التعاونية بين عدة جهات فاعلة من توليد معارف متاحة على نطاق واسع ومتيسرة، يستفيد منها الضعفاء والمخرومون من السكان والمجتمعات المحلية. وينبغي مواصلة تشجيع المصادر المفتوحة لتبادل المعلومات والمعارف وتيسيرها داخل المناطق وفيما بينها. ويمكن للحكومات أن تعزز موثوقية البيانات الإحصائية والمعلومات الأخرى وصلاحياتها ومنفعتاتها، وإتاحتها لاستخدام الجمهور. وبإمكان المنظمات الدولية والإقليمية أن توفر وصلات لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتتيح معارف قيّمة بأقل تكلفة أو مجانا.

(٦) يوجد في العالم حاليا ما يقدر بنحو ٨,٦ بلايين مشترك في خدمات الهاتف المحمولة، أي ما يعادل تقريبا عدد سكان العالم، ويعيش أكثر من نصف هذا العدد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٣,٥ بليون) من مجموع الاشتراكات البالغ ٦,٨ بليون اشتراك. وتبلغ معدلات انتشار الهواتف الخلوية في العالم ٩٦ في المائة؛ و ١٢٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو؛ و ٨٩ في المائة في البلدان النامية. ويستخدم شبكة الإنترنت ما يبلغ (٢,٧ بليون شخص)، أي ٤٠ في المائة تقريبا من سكان العالم. انظر: (العالم عام ٢٠١٣: حقائق وأرقام من الاتحاد الدولي للاتصالات) "The World in 2013: ITU Facts and Figure" <http://www.itu.int/en/ITU-/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2013.pdf>

باء - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا

١ - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

٢٣ - واصلت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إحراز تقدم في الوفاء بوعددها للقارة في عدد من المجالات. فقد أحرز تقدم كبير في مجال تحسين أحوال المعيشة وخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وكذلك في نواتج التعليم والصحة والتغذية. وهذه المكاسب مدعومة ببعض أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وبتعزيز الجهود لتعبئة الموارد المحلية وتقوية الشركات وتحسين اتساق السياسات، على صعيد القارة وداخل البلدان. وفي حين يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ٣,١ في المائة عام ٢٠١٤، يتوقع نمو الاقتصاد الأفريقي بنسبة ٤,٦ في المائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ٥,١ في المائة عام ٢٠١٤^(٧). ويشكل استمرار الأداء القوي لأفريقيا أكثر من طفرة في الموارد. ويعد الاستقرار السياسي وتحسن الإدارة الاقتصادية الكلية ونمو الطبقة الوسطى عوامل معززة للمساهمة التي تشكلها زيادة صادرات السلع الأولية.

٢٤ - غير أن تجربة معدل النمو المرتفع نسبيا لم تشارك فيها جميع البلدان، مما أدى إلى تفاوت كبير بين البلدان وفي داخلها في ما يتعلق بالحد من الفقر وإيجاد فرص العمل. وكانت نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار تبلغ ٤٨,٥ في المائة عام ٢٠١٠ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي نسبة تقل عن نسبة ٥٦,٥ في المائة المسجلة في عام ١٩٩٠. إلا أنه في الواقع، ورغم الانخفاض المحمود في معدل عدد الفقراء، ارتفع العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في المنطقة، من ٢٨٩,٧ مليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٤١٣,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٠. ومما يبرر جزئيا عدم انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع نوعية النمو، الذي لم يكن شاملا ومنصفا كما ينبغي. وكان استمرار تصدير الموارد الطبيعية أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ولكنه لم يكن مشفوعا بتحول هياكل الاقتصاد الأفريقي. ولم يؤد الاعتماد المفرط على صادرات السلع الأولية إلى تحسين يذكر في كمية الوظائف ونوعيتها. ويقدر أن نحو ٨٦ في المائة من عمال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانوا فقراء أو على شفا الفقر في عام ٢٠١١. وظلت حالة البطالة سيئة للغاية في شمال أفريقيا أيضا،

(٧) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٣. مستكملة في منتصف عام ٢٠١٣. (نيويورك، ٢٠١٣).

حيث يقدر أن معدلات البطالة بلغت ١٠ في المائة عام ٢٠١١ و ١٠,٣ عام ٢٠١٣^(٨). ويتعين اتخاذ تدابير عاجلة لوضع سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات اجتماعية تمنح الأولوية لإيجاد فرص للعمالة المنتجة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز توفير الضمان الاجتماعي ومعالجة عدم المساواة.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، واصل عدم تعزيز إنتاجية الزراعة، لا سيما الحيازات الصغيرة، تفويض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية حيث تعيش غالبية فقراء القارة. ففي عام ٢٠١٢، بلغت حصة العمالة في قطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٦٢ في المائة، بعد أن كانت ٦٧,٥ في المائة في عام ١٩٩١. ولا بد من زيادة تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص لتعزيز إنتاجية الحيازات الصغيرة. وينبغي أن تشمل هذه الجهود زيادة الاستثمارات العامة في الزراعة تمشياً مع إعلان مابوتو الصادر عن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٣ بشأن الزراعة والأمن الغذائي، واجتذاب الاستثمار الخاص في الزراعة، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي نوعاً وكماً، وضمان حصول صغار المزارعين على أنواع بذور محسنة وعلى الأسمدة والري والائتمانات، وضمان وصولهم إلى الأسواق.

٢٦ - وظل التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا متفاوتاً، حيث تأخر الكثير من البلدان عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر وتحسين الصحة العقلية والحد من وفيات الأطفال وتحسين سبل الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. وبلغت بلدان شمال أفريقيا الأهداف المتعلقة بالفقر وإمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة، ويجري إحراز تقدم كبير في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتحسن معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام التعليم الابتدائي. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ينخفض ويجري إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين. وتتحسن تغطية التحصين وانخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومعدل الإصابة به وعدد الوفيات المرتبطة بالمalaria^(٩).

(٨) International Labour Office, *Global employment trends 2013: Recovering from a second jobs dip* (Geneva, 2013).

(٩) مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *MDG Report 2012. Assessing progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٢) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا: (أديس أبابا، ٢٠١٢).

٢٧ - إلا أن العديد من البلدان الأفريقية يواجه صعوبات منها تزايد عدم المساواة، وبطالة الشباب، وتقلب أسعار السلع الأساسية. وإضافة إلى ذلك، فإن حالة التقلب السياسي الممتد في شمال أفريقيا وحالة الاضطراب السياسي في منطقة الساحل وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي تعرقل التقدم الاجتماعي والاجتماعي. كما يؤثر استمرار عبء الدين العام في منطقة اليورو سلباً في اقتصادات البلدان لها روابط وثيقة مع المنطقة، مثل جنوب أفريقيا والعديد من بلدان شمال أفريقيا، بإصابة العوامل الرئيسية التي تدفع النمو، بما في ذلك التجارة والصناعة التحويلية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

٢ - الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

٢٨ - أظهر تقييم للسنتين الأوليين لتنفيذ برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) نتائج متباينة^(١٠). وبصفة عامة، حققت أقل البلدان نمواً بعض التقدم بشأن العديد من الأهداف والغايات، بالرغم من الآثار السلبية المترتبة على تباطؤ الاقتصاد العالمي، من قبيل انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية. واحتفظ بعض أقل البلدان نمواً (إثيوبيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وكمبوديا، وموزامبيق) بمعدلات نمو مرتفعة قاربت ٧ في المائة أو أكثر في عام ٢٠١١، بينما انخفضت معدلات النمو في اثنين من أكبر البلدان بين أقل البلدان نمواً (أنغولا، والسودان) كثيراً عن متوسطاتها طيلة العقد، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض في إنتاج النفط. ونتيجة لذلك، أشارت التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأقل البلدان نمواً قد تباطأ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

٢٩ - وبالرغم من أن بعض المؤشرات الاجتماعية قد أظهرت إحراز تقدم معقول تجلّى، على سبيل المثال، في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، ولا سيما في أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ، ما زال معظم هذه البلدان يواجه الفقر المستمر وعدم المساواة، وانخفاض الإنتاجية، وعدم إيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق، وشدة التعرض للصدمات والكوارث. وكان بعض هذه البلدان عرضة للتوترات السياسية وتزايد انعدام الأمن، وسوء الأحوال الجوية. ويبدو أن التغير الهيكلي يحقق نجاحاً في بعض أقل البلدان نمواً التي حافظت على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. ولأسباب يرجع معظمها إلى تزايد الاستثمار والتوسع الحضري السريع، فإن نصيب الزراعة في تلك

(١٠) A/68/88-E/2013/81

البلدان قد انخفض لصالح التصنيع، والخدمات والتعدين. ومع ذلك، لم يترجم النمو الاقتصادي في صورة وضع حد حقيقي للفقر في كثير منها. وظلت معدلات الفقر عالية إلى درجة تثير الجزع، حيث يعيش نصف سكان أقل البلدان نموا البالغ عددهم ٨٨٠ مليون نسمة بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم للفرد، مما يشكل تحديا خطيرا أمام تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠١١، والأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، هناك بعض البوادر المشجعة التي تشير إلى أن العديد من أقل البلدان نموا قد أدمجت الأولويات والأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأعلنت بضعة بلدان عزمها الخروج من مركز أقل البلدان نموا، بحلول نهاية العقد في عام ٢٠٢٠ أو ما يقرب من هذا التاريخ. وقامت العديد من الجهات المانحة بتبسيط استراتيجيات المعونة الإنمائية بحيث تصبح أكثر تركيزا، وأقل تجزؤا وأكثر فعالية.

جيم - تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية والإدماج الاجتماعي

٣٠ - يتوخى الإدماج الاجتماعي تقاسم جميع الأفراد والجماعات منافع النمو الاقتصادي والمشاركة في جميع جوانب المجتمع. إلا أن الاستبعاد الاجتماعي لا يزال متفشيا حيث يمتد حرمان العديد من الفئات الاجتماعية بشكل واضح ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أبعاد الرفاه الاجتماعي. وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود الرامية للحد من عدم المساواة وتعزيز حقوق الأفراد والفئات الاجتماعية الضعيفة ورفاههم.

٣١ - وتعزز السياسات الشاملة في جميع القطاعات التمكين والعدالة الاجتماعية والنمو والحد من الفقر، والاستقرار السياسي، لفائدة جميع أفراد المجتمع. وعلى وجه الخصوص، يقوم السعي إلى تحقيق العمل اللائق للجميع بدور رئيسي في تعزيز التمكين والاندماج الاجتماعي من خلال طائفة الفرص التي يتيحها.

٣٢ - وصدق ١٣٢ بلدا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨، ووقع عليها ١٥٥ بلدا حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وصدقت ٧٧ دولة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية ووقعت عليه ٩١ دولة. وهناك تزايد مطرد في عدد التصديقات والتوقيعات، بينما لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الالتزام بالاتفاقية وبروتوكولها الاختياري والسياسات والممارسات الإنمائية على أرض الواقع. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعميم مراعاة منظور الإعاقة في برامج التنمية حتى عام ٢٠١٥

وما بعده. وقد تطورت الطريقة التي تنظر بها المجتمعات إلى الإعاقة من خلال هذه العملية، عن طريق المزيد من الاعتراف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب حقوق متساوية، وينبغي إدماجهم بوصفهم عوامل لتحقيق التنمية ومستفيدين من ثمارها.

٣٣ - وتشير التقديرات إلى أن بليون شخص، أو ١٥ في المائة من السكان في جميع أنحاء العالم يعانون من إعاقات، ومع ذلك، لم يلاحظ وجودٌ ظاهر للأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من الأطر الإنمائية، ويتم استبعادهم في كثير من الأحيان من المشاركة الكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ومن الضروري أن تؤخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وشواغلهم في الاعتبار عند صياغة خطة التنمية العالمية، من خلال اتباع نهج قائمة على المشاركة. وبناء عليه، قررت الجمعية العامة في عام ٢٠١١ في القرار ١٢٤/٦٦ أن تعقد اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الإعاقة على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وسيكون موضوع الاجتماع الرفيع المستوى، المقرر عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، "سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده". ومن بين الأولويات التي أبلغ بها أصحاب المصلحة المتعددون منح المزيد من التسهيلات لذوي الإعاقة، والمشاركة في عمليات صنع القرار وبناء القدرات، وتحسين البيانات المتعلقة بالإعاقة والتعليم الجيد والتدريب وفرص العمل اللائق، وإدراج منظورات الإعاقة في التأهب للكوارث وإدارتها^(١١).

٣٤ - وتمر الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم بمستويات غير متناسبة من الفقر، ومن المرجح أن تنخفض فيها النواتج التعليمية ومعدلات العمالة عما هي عليه في الشعوب غير الأصلية. وشددت الدورة الثانية عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التي تم التركيز خلالها على الثقافة والتعليم والصحة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بتلك المجالات، على هذه الثغرات الملحوظة في مؤشرات الرفاه. وبرز تعزيز حقوق شباب الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية بوصفه مجالاً ذا أولوية للعمل المستقبلي للمنتدى الدائم. وحث المشاركون في المنتدى الدائم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على إدراج مفاهيم الشعوب الأصلية الشاملة عن التنمية والممارسات الإنمائية في العمليات الحالية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة. وأشارت الشعوب الأصلية باستمرار إلى انعدام التركيز على هذه القضايا في الأهداف الإنمائية للألفية وكيف أدى الافتقار إلى بيانات مصنفة في خطط التنمية إلى عدم بروز الشعوب الأصلية في خطط التنمية وفي البيانات المجمعة المقدمة من الدول.

(١١) A/67/211

٣٥ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٨/٦٥، عقد اجتماع عام رفيع المستوى في عام ٢٠١٤، تحت اسم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، بهدف تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، ومواصلة المضي قدماً في تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتمخضت العملية التحضيرية عن تحديد أربعة مواضيع شاملة تناولت الأولويات في صورة توصيات محددة تدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي: أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها والإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل إعمال حقوق الشعوب الأصلية، وإعمال حقوق الشعوب الأصلية، وأولويات الشعوب الأصلية لأغراض التنمية، بما في ذلك الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن المتوقع أن يساهم المؤتمر العالمي بعرض وجهات نظر الشعوب الأصلية في صياغة خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وتضطلع الأسرة بأدوار حيوية في المجتمع وفي التنمية. بيد أن التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية والديمقراطية والثقافية تشكل تحديات جديدة ومتزايدة للأسر وهي بصدد الوفاء بأدوارها في مجالات الاقتصاد والرعاية والتربية وغيرها من الأدوار. ويتعين أن تصمم السياسات الاجتماعية بهدف تلبية الاحتياجات المتطورة للأسر وتعزيز تماسكها، حتى يتسنى لها الوفاء بتلك الأدوار لمصلحة جميع أفرادها والمجتمع بوجه عام. ويمكن أن تسهم السياسات التي تركز على الأسرة مثل التحويلات النقدية للأسر التي لديها أطفال صغار أو توفير الإسكان المدعم للأسر ذات الدخل المنخفض - في إنهاء حلقة الفقر فيما بين الأجيال وتحسين الظروف المعيشية للأسر الضعيفة. وفي الوقت نفسه، تقرر سياسات الأسرة بشكل متزايد بضرورة دعم التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال، حيث ستزداد أهمية ذلك نتيجة اتجاهات العمالة والشيخوخة. وسيوافق عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، وتركزت الأعمال التحضيرية للاحتفال بها على السياسات الموجهة نحو الأسرة، واستراتيجيات الحد من الفقر الأسري، وتعزيز التوازن بين العمل والأسرة ودعم الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. ويجري استعراض السياسات الموجهة نحو الأسرة في جميع المناطق، وتبادل الممارسات الجيدة في وضع السياسات الأسرية لتسليط الضوء على الاستراتيجيات المناسبة لتحسين رفاه الأسر.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٢، حدد الأمين العام العمل مع النساء والشباب ولصالحهم بوصفه أحد الأولويات العليا لفترة ولايته الثانية. وحددت خطة عمله للسنوات الخمس الهدف المتمثل في تلبية احتياجات الشباب عن طريق تعميق التركيز على الشباب في البرامج الحالية المعنية بالعمالة، وباستحداث مشاريع الأعمال، والإشراك السياسي، والمواطنة وحماية

الحقوق، والتعليم، بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية. وتقوم منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ خطة عمل ووضعت آلية لاختيار المتطوعين الشباب تحت مظلة برنامج متطوعي الأمم المتحدة للمساعدة على مواصلة تنفيذ هذه الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، عين الأمين العام مبعوثاً معنياً بالشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كلف بمواصلة تطوير هذا العمل.

٣٨ - وازدادت معدلات البطالة بين الشباب والعمالة الفقيرة من الشباب والثغرات الأخرى في توفير فرص العمل اللائق في أوساط الشباب زيادة كبيرة منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية، وبلغت مستويات حرجة في العديد من البلدان مثل إسبانيا واليونان. وبالإضافة إلى التحديات الآنية التي يشكلها امتداد فترات البطالة والعمالة الناقصة أمام تنمية الشباب، فإن ذلك يدفع بهم إلى نفق طويل من الحرمان من المزايا فيما يتعلق بفرص العمل والأجور وتنمية المهارات. وعلاوة على ذلك، فإن حالة عمالة الشباب لها آثارها الهامة على الاتجاهات الاجتماعية والقضايا السياسية الأوسع نطاقاً، مثل تكوين الأسرة والاضطرابات المدنية. ويساور البلدان قلق بوجه خاص إزاء إيجاد فرص العمل، وتعزيز التدريب على المهارات والتعليم المهني واستحداث مشاريع الأعمال للشباب. وهناك دعم واسع النطاق للقرار المعنون "أزمة عمالة الشباب: دعوة للعمل" الذي اتخذ في مؤتمر العمل الدولي الواحد بعد المائة المعقود في جنيف في عام ٢٠١٢، الذي أرسى عدة تدابير يمكن أن تتخذها الحكومات وسائر أصحاب المصلحة.

٣٩ - وأحرز عدد من البلدان تقدماً كبيراً في تعزيز إدماج كبار السن، وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج ترمي إلى توسيع نطاق مشاركة القوة العاملة وغيرها من أنواع المشاركة، وضمان استدامة نظم المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، وإنشاء معاشات اجتماعية أساسية في بعض الحالات، فضلاً عن تقديم خدمات الرعاية الصحية الملائمة لمراحل العمر المختلفة. وظل كبار السن في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أكثر عرضة للمعاناة من انعدام أمن الدخل وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى من غيرهم من السكان العاديين. وما زال الاستبعاد الاجتماعي والفقير عقبتين كبيرتين في سبيل رفاه كبار السن.

٤٠ - وكشف ثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ الذي عقد في عام ٢٠١٢، العديد من التحديات المشتركة التي تواجه كبار السن، بما في ذلك التمييز على أساس السن والعنف وسوء المعاملة، ووضع الحواجز أمام العمالة، والافتقار إلى الخدمات الصحية الملائمة للعمر، وتوفير الحماية الاجتماعية بشكل غير متكافئ لا سيما في البلدان النامية. وكان التقدم المحرز في التنفيذ محدوداً ولا يسير على وتيرة

واحدة، مما يدل على ضرورة تعزيز القدرات الوطنية في مجال الشيخوخة إلى حد كبير من خلال حشد الموارد الكافية فضلا عن إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وتناقش الدول الأعضاء حاليا تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن، حيث تجري مداوولات بشأن الوسائل المناسبة لتحقيق هذا الهدف. وستعقد دورة العمل الرابعة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي أنشأته الجمعية العامة في القرار ١٨٢/٦٥، في آب/أغسطس ٢٠١٣.

ثالثا - الإدماج الفعال للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥

ألف - البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

٤١ - يمر نموذج التنمية الدولية بمنعطف حرج، مع اقتراب الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، الذي تحدد على أساس إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٥. وفي حين أن المجتمع الدولي يسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات بحلول عام ٢٠١٥، فإن الحوار الواسع النطاق والأعمال التحضيرية قطعت أيضا شوطا كبيرا لتشكيل جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٢ - وقد أدى تأمل مواطن النجاح والثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إلقاء الضوء على التقدم المتفاوت الذي أحرز حتى الآن. كما أن التقدم العام الذي أحرز نحو تحقيق معظم الأهداف لا يبين أين تحققت التحسينات، أو كيف جرى توزيعها، أو من جرى استبعادهم منها. وفي الواقع، لم يتحقق النجاح بشكل متساو في جميع البلدان أو حتى في داخل كل منها، إذ كانت النتائج متباينة ولا سيما بين الأقاليم، وبين المناطق الريفية والحضرية. وعلى الرغم من أن الهدف المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف - ويمكن القول إنه أهم الأهداف جميعها - قد تحقق بالفعل، فإن معظم النجاح قد حدث في شرق آسيا والصين على وجه الخصوص. وعلى الرغم من التقدم المحرز في خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع، فما زال بطء وتيرة الحد من الفقر مصدر قلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالمثل، كان انخفاض معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال أكثر في المناطق الحضرية والأسر الأكثر ثراء مما هو في المناطق الريفية وبين الأسر الأكثر فقرا. واستمرت الدراسات لإثبات أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يفشل في كثير من الأحيان في الوصول إلى بعض الفئات الاجتماعية، من بينها السكان الأصليون والأقليات العرقية الأخرى والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والفتيات

والمهاجرون وكبار السن والشباب، الذين ما زالوا جميعهم يواجهون أوجه تفاوت في مستوى الرفاه^(١٢).

٤٣ - ومن الواضح أن العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحيوية لم تعالج معالجة كافية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مثل العمل اللائق والمنتج للجميع، والحماية الاجتماعية، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، وغيرها. ويشير هذا الإدراك إلى الحاجة إلى إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على رؤيته للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة الشاملة والتي يكون محورها الإنسان.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دعت الدول الأعضاء إلى تكامل فعال ومتوازن للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وأكدت الحكومات على الحاجة إلى مواصلة إعطاء الأولوية القسوى للقضاء على الفقر، جنبا إلى جنب مع تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية البيئة، كأساس للتنمية المستدامة وهدف لها على السواء. وشددت كذلك على ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي مستداما وشاملا ومنصفا، وأن يعالج عدم المساواة ويوسع نطاق الفرص للجميع، ويرفع مستويات المعيشة، ويدعم التنمية الاجتماعية العادلة والشمول، ويعزز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وحفزت الرؤية التي انبثقت عن المؤتمر إعادة النظر في التنمية، ودعت إلى اتباع نهج شامل يركز على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على قدم المساواة.

٤٥ - ولم يلقَ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة اهتماما كافيا حتى الآن. وبينما ركز مؤتمر التنمية المستدامة على التنمية الشاملة التي محورها الإنسان، فقد مثل فرصة بالغة الأهمية لتدعيم الركيزة الاجتماعية وتعزيز أوجه التكامل مع التنمية البيئية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد خلص إلى اتفاق بين الدول الأعضاء على أن التنمية المستدامة، التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يجب أن تكون في صلب جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وتناولت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين القضايا الناشئة المتمثلة في البعد الاجتماعي في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتناولت ضرورة وجود أساس اجتماعي قوي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة، إذ إن عدم المساواة وانعدام الفرص والمشاركة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنتائج الاقتصادية والبيئية السيئة. وقد

(١٢) United Nations System Task Team on the Post-2015 United Nations Development Agenda, *Realizing the Future We Want for All: Report to the Secretary-General* (New York, 2012)

ساهمت الاستثمارات الاجتماعية - مثل نظم التعليم والنظم الصحية التي يسهل الحصول عليها، وتوفير العمل اللائق، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الشاملة - في حماية البيئة والنمو الاقتصادي، من خلال الحد من الضعف وتعزيز القدرة على التكيف والقدرة الإنتاجية، بما في ذلك ما يخص الوظائف الخضراء. وتعد العمليات والمؤسسات الاجتماعية حاسمة الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في سياق النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ينبغي أن ينظر إليه على أنه أمر أساسي لتحقيق تغيير تحويلي في جميع المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وبمجرد تطبيق السياسات المناسبة، يمكن أن تكون العمليات الاجتماعية عوامل دافعة للتغيير الاقتصادي والبيئي.

باء - المجالات ذات الأولوية التي ستدرج في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٧ - أبرزت لجنة التنمية الاجتماعية في مداورات دورتها الحادية والخمسين التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٣ ضرورة وضع سياسات لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، بدلا من الآثار الاجتماعية المترتبة على العمليات الاقتصادية أو السياسية، والعوامل الدافعة الاجتماعية للتغير الهيكلي باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الصدد، شدد أعضاء اللجنة على أهمية معالجة المجالات التالية ذات الأولوية في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥: عدم المساواة والإدماج الاجتماعي والتمكين والمشاركة، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، والحماية الاجتماعية.

٤٨ - وقد استفاد العديد من الأفراد والفئات الاجتماعية إلى حد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية، في حين تُرك آخرون أو لم تساعدهم التنمية والنمو الاقتصادي إلا قليلا. ويمتلك واحد في المائة فقط من سكان العالم ما يقرب من نصف الثروة العالمية، بينما يمتلك النصف الأفقر من السكان أقل من واحد في المائة^(١٣). ولا يضر عدم المساواة بالنمو والحد من الفقر فقط، ولكنه يضر أيضا بالتماسك الاجتماعي. ويؤدي عدم تكافؤ إمكانية الحصول على الفرص والخدمات الاجتماعية الأساسية إلى التفاوت في النتائج التعليمية والصحية والوظيفية، وفي غير ذلك من مقاييس الرفاه. ويمكن أن يؤدي التفاوت الشديد كذلك إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما ينجم عنه من مخاطر وتقويض للنمو في المستقبل. وتفوق المجتمعات التي تتميز بمستويات منخفضة من عدم المساواة المجتمعات غير المتكافئة

(١٣) World Economic Forum, *Global Risks 2012* (Geneva, 2012)

للغاية في معدل نموها، وقدرتها على استدامة النمو، وسرعة تعافيتها من حالات الركود الاقتصادي^(١٤).

٤٩ - ويعوق عدم المساواة المستمر، والمتزايد في كثير من الحالات، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم معالجة العوامل المحددة لجميع أشكال عدم المساواة، من الدخل إلى نوع الجنس والسن، وذلك باستخدام نهج يركز على الناس، من أجل تحقيق النمو الشامل والعاقل. وتعد نظم الحماية الاجتماعية، والاستثمارات في رأس المال البشري، وفرص العمل وآليات المشاركة المدنية من بين تدابير السياسات التي ساعدت على الحد من عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

٥٠ - ويعد التمكين والمشاركة عنصرين أساسيين لرفاه الأفراد والإدماج الاجتماعي. وتدعم عملية التمكين طويلة الأجل قدرة الأفراد والفئات الاجتماعية على المشاركة الكاملة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك اتخاذ القرارات. ومن المهم للغاية ضمان أن تستجيب حلول التحديات العالمية لاحتياجات واهتمامات جميع الناس، ولا سيما الأكثر تهميشاً، وأن يكون الناس هم الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ تلك الحلول. وتعد المجتمعات التي تتسم بمستويات عالية من المشاركة السياسية وإشراك المجتمعات المدنية في وضع أفضل لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على نحو فعال.

٥١ - ومن شأن التدابير التي تخفف أو تزيل الحواجز التي تحول دون المشاركة، وتلك التي تشجع العمل اللائق وإشراك المجتمعات المدنية والخدمات الأساسية والموارد الإنتاجية للجميع، أن تمكن الناس من الوصول إلى فرص كسب العيش وإيجاد تلك الفرص، ومساءلة صناعات القرار، وأن يكونوا شركاء نشطين في جميع ركائز التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، فإن الأفراد الممكّنين أكثر قدرة على إدارة المخاطر، وحماية بيئتهم الطبيعية وعلى التكيف مع الاقتصاد الأخضر.

٥٢ - وعلى الرغم من الاعتراف بأن العمل اللائق ضروري للحد من الفقر والنمو وللرفاه البشري، فإن ٥٦ في المائة من العمال في البلدان النامية في عام ٢٠١٢ يعملون في أعمال معرضة للخطر^(١٥). وقد برزت قلة فرص العمل الجيدة باعتبارها واحدة من القضايا الرئيسية

(١٤) Andrew G. Berg and Jonathan D. Ostry, "Inequality and unsustainable growth: two sides of the same coin?", Staff Discussion Note, No. SDN 11/08 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2011), and S. Chaudhuri and M. Ravallion, "Partially awakened giants: uneven growth in China and India" (Policy Research Working Paper, No. 4069 (Washington, D.C., World Bank, 2006).

(١٥) International Labour Organization, *Global Employment Trends 2013: Recovering from a Second Jobs Dip* (Geneva, 2013), p. 39.

المثيرة للقلق على نطاق واسع في المشاورات الوطنية والمواضيعية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعبرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن هذا القلق، إذ اعترفت بالحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وسردت وسائل السياسات اللازمة للقيام بذلك^(١٦). وقد أظهرت تجربة العقود الأخيرة أن السياسات التي تشجع النمو الاقتصادي لم تؤد بالضرورة إلى نمو الوظائف أو العمل اللائق. واقترح أن أي سياسة منفردة، أو مجموعة من التدابير في سوق العمل، لن تكون كافية لإنهاء أزمة الوظائف. ولدى التصدي لتحدي العمل اللائق، دعت الجمعية العامة إلى نهج شامل ومتناسك للسياسات العامة.

٥٣ - وتبين أن الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع تحدان من الفقر وعدم المساواة، فضلا عن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتمكين الأفراد والأسر^(١٧). وهما يعززان من تنمية رأس المال البشري وبناء القدرة على التكيف إزاء الصدمات الاقتصادية، ولكن حتى الآن، لم يكن الوصول الشامل إلى الحماية الاجتماعية متاحا سوى لنحو ٢٠ في المائة من السكان ممن هم في سن العمل في أنحاء العالم، وكان أكثر من ٥٠ في المائة منهم غير متمتعين بأي حماية. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لخلق وتعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الوطنية، وإتاحة الحصول على الموارد الإنتاجية وتوسيع نطاقه وضمانه، من أجل الحد من الفقر والضعف وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي على نحو مستدام.

٥٤ - ومن شأن المؤشرات التي سيتم اختيارها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتيح توضيح حالات متميزة من الفئات والأفراد المحرومين والمهمشين. وبالتالي يمكن لنهج مفصل للرصد إفادة جهود التنمية على نحو أفضل، والتأكد من أنها تصل إلى جميع الأشخاص، وبخاصة من هم في أمس الحاجة إليها. ومن شأن ذلك النهج تمكين الأفراد المستبعدين والفئات الاجتماعية المستبعدة، وتحسين المساءلة، وتعزيز احتمالات تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. وسيكون من المهم أيضا تعزيز جودة البيانات وأعمال جمع البيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من خلال بناء القدرات على رصد التنفيذ، من خلال عمليات تشاركية شاملة للعديد من أصحاب المصلحة.

(١٦) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٣.

(١٧) *Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization: Report of the Social Protection Floor Advisory Group* (Geneva, International Labour Office, 2011) and *The Global Social Crisis: Report on the World Social Situation 2011* (United Nations publication, Sales No. E.10.IV.12).

رابعاً - التوصيات

٥٥ - من أجل التعجيل بالتقدم نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي اعتبار تمكين الناس فهجاً للنهوض بالتنمية الاجتماعية. وينبغي للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز العمالة والاندماج الاجتماعي، وتلك التي تهدف إلى تعزيز زيادة تمكين الناس، أن يعزز بعضها بعضاً. كما ينبغي أن يتجاوز تعزيز التمكين النهج التي تخص فئة معينة، وأن يركز بشكل شامل على التنمية التي يكون محورها الناس؛

(ب) ينبغي لعملية التمكين أن تسعى إلى تعزيز خيارات الناس وقدراتهم، وأن تعزز التحول في أنماط تفكير الناس. ويمكن أن يسهم مزيج من المزايا والأدوات الاجتماعية - بما في ذلك المساواة في الحصول على التعليم الجيد، والتدريب لاكتساب المهارات، وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، وبرامج الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الفعالة - في تمكين الناس، مع زيادة الإنتاجية والحد من الضعف؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تركز بصفة خاصة على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وعلى خلق بيئة مواتية لتعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق وإتاحة الفرص، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية ورأس المال البشري. وينبغي تطوير نظم الحماية الاجتماعية ضمن إطار مؤسسي وطني وتنفيذها تدريجياً، لضمان استدامتها؛

(د) ينبغي للحكومات أن تنشئ مؤسسات وآليات فعالة وشفافة تعزز المشاركة والانخراط في الشؤون المدنية، وأن توسع نطاقها؛ وينبغي لها إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المواطنين للتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم في عمليات صنع السياسات، وكذلك تقييم مدى تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية على حياتهم اليومية؛

(هـ) ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، بدلاً من العواقب الاجتماعية للعمليات الاقتصادية أو السياسية، والدوافع الاجتماعية للتغيير الهيكلي من أجل التقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

(و) ينبغي بذل جهود أكثر تضافراً لزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك زيادة الاستثمارات العامة في الزراعة، وجذب استثمارات القطاع الخاص إلى الزراعة، وتحسين نوعية وكمية خدمات الإرشاد الريفية، وضمان وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الموارد والأصول والأسواق اللازمة؛

(ز) ينبغي أن تعطى الأولوية في الاهتمام في صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى عدم المساواة، والإدماج الاجتماعي والتمكين والمشاركة، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والحماية الاجتماعية. ويمكن النهج مفصل للمراقبة ضمان أن تصل السياسات إلى جميع الأشخاص، وبخاصة من هم في أمس الحاجة إليها. ومن شأن ذلك النهج تمكين الأفراد المستبعدين والفئات الاجتماعية المستبعدة، وتحسين المساءلة، وتعزيز احتمالات تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.